

الإمارات وفرنسا تتعاونان في التجارة الزراعية



وقّعت وزارة التغير المناخي والبيئة، ووزارة الزراعة والغذاء الفرنسية، مذكرة تفاهم للتعاون في تطوير منظومات غذائية مستدامة ومرنة، بهدف تعزيز الأمن الغذائي في البلدين، وجاء التوقيع على هامش زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الإمارات.

وقّع الاتفاقية مريم بنت محمد المهيري، وزيرة التغير المناخي والبيئة، وكزافييه شاتيل، سفير الجمهورية الفرنسية في «دولة الإمارات، في معرض «إكسبو 2020 دبي».

وتعليقاً على الشراكة الجديدة، قالت مريم المهيري: «يمثل تعزيز الأمن الغذائي أولوية استراتيجية لدولة الإمارات، وتسعى الوزارة ضمن جهودها لتعزيز الأمن الغذائي إلى مد جسور التعاون والشراكة مع الجهات والهيئات المعنية في العديد من الدول. وتأتي مذكرة التفاهم مع وزارة الزراعة والغذاء الفرنسية تماشياً مع جهودنا المستمرة في هذا المجال من خلال العمل متعدد الأطراف. كما أن مشاركة المعرفة وأفضل الممارسات بين البلدين اللذين يعتمدان على تبني الابتكار للتعامل مع التحديات، سيساعدنا على تطوير نظم غذائية مستدامة وتلبية أهدافنا للأمن الغذائي. ونتطلع قدماً إلى

«التعاون مع نظرائنا في فرنسا للاستفادة من ثمرات هذه الشراكة

من جانبه أوضح كزافييه شاتيل: «أن المذكرة تظهر استعداد فرنسا لدعم الإمارات في أهدافها المتعلقة بالأمن الغذائي، لدى بلدينا الطموح في تعزيز الإنتاج الزراعي المبتكر والمستدام. وتقدم مذكرة التفاهم هذه وجهات نظر مشتركة كبيرة «في مجال الحد من هدر الطعام والبحث والتطوير وتبادل المعرفة في مجال تكنولوجيا الغذاء

وبموجب مذكرة التفاهم، تتعاون الوزارتان لتسهيل التجارة الثنائية في المنتجات الزراعية والغذائية والمساهمة في تطوير الإنتاج الزراعي المستدام مع التركيز على الابتكار والتحول الزراعي المستدام في طرق الإنتاج. كما ستتعاون الوزارتان في خفض معدلات فقد وهدر الطعام، والعمل على بناء القدرات ومشاركة المعرفة والخبرات في التكنولوجيا الغذائية والزراعية

ولتحقيق تلك الأهداف، سيسعى الطرفان إلى تعزيز انسيابية ومرونة سلاسل التوريد الخاصة بالمنتجات الزراعية والغذائية الأساسية، كما سيتم التركيز على تعزيز العلاقات بين الشركات الزراعية والغذائية، والمستوردين، والموزعين في البلدين، وتشجيعهم على استكشاف فرص الشراكة والترويج لجميع أشكال التعاون المثمر بين القطاعين الخاص والحكومي

وسعيًا إلى تحفيز ريادة الأعمال في القطاع الغذائي، اتفقت الوزارتان على تعزيز جاذبية البلدين للشركات الناشئة في القطاع الغذائي من خلال تبني الابتكار في التعامل مع تحديات الأمن الغذائي والتركيز على خلق فرص الأعمال الجاذبة، والاستفادة من برامج حاضنات الأعمال والحوافز الأخرى لدعم توسع المشاريع